واصلت مناقشة موضوع مدى دستورية الاستجواب المقدم إلى المبارك

«التشريعية» أنهت صياغة وتنسيق أحكام المادة 12 من قانون «تنظيم المحاماة»

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس من صياغة وتنسيق أحكام المادة 12 من قانون تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، فيما واصلت مناقشة موضوع مدى دستورية الاستجواب المقدم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من النائب د. عبدالكريم الكندري.

وقال رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي إن اللجنة انجزت في اجتماعها أمس تعديل صياغة المادة ١٢ من قانون مهنة المحاماة الذي تم إقراره في مجلس الأمة وذلك بناء على تكليف المجلس للجنة.

وأوضح الشطي في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أن المادة 12 تحدد الفئات التي يحظر عليها ممارسة المحاماة، وتمت اعادة صياغتها ليصبح نص المادة كالتالي:

" لا يجوز الجمع بين مزاولة مهنة المحاماة والأعمال التالية : رئاسة مجلس الأمة أو عضويته – رئاسة المجلس البلدي أو عضويته – التوظف في احدى الجهات الحكومية او الجمعيات او الهيئات او البنوك او الشركات او لدى ٣ المحامون المشتغلون الذين الأفراد، ويستثنى من حكم البند يعملون في مكاتب المحامين المشتغلين، ولا يجوز لموظف الحكومة الذي ترك الخدمة أو اشتغل بالمحاماة ان يترافع أو يتعاقد أو يقدم استشارات ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك في خلال الثلاث سنوات التالية لتركه الخدمة ".

■ الشطي : المادة 12 تمت إعادة صياغتها وهي تحدد الفئات التي يحظر عليها ممارسة المحاماة

■ رئاسة مجلس الأمة أو عضويته ورئاسة البلدي وأعضاؤه ممنوعون من ممارسة مهنة المحاماة

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

■ التوظف في إحدى الجهات الحكومية أو الجمعيات أو الهيئات أو البنوك أو الشركات أو لدى الأفراد يمنع العمل بالمحاماة

وقال الشطي إن هذه الصياغة النهائية سترسل من المجلس إلى الحكومة، مبينا أن "اللجنة لم تناقش أصل الحق في ممارسة المحاماة ولم تكن وظيفتها ذلك، لأن المسألة حسمت بالتصويت في المجلس عند مناقشة القانون بغض النظر عن مدى دستورية هذه المادة".

وأكد أن تكليف المجلس للجنة اقتصر على إعادة صياغة هذه المادة، وهذا ليس له علاقة بقناعات التصويت التي تمت في جلسة مجلس الأمة، لافتا إلى أن اللجنة أضفت الصياغة القانونية على إرادة النواب.

وبين انه لا توجد تعديلات نيابية وصلت إلى اللجنة بشأن التعديل على قانون تنظيم مهنة المحاماة.

من ناحية أخرى قال الشطي إن اللجنة ناقشت مدى دستورية الاستجواب المقدم من النائب د. عبدالكريم الكندري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، موضحا أن اللجنة تدارست بعض الأمور القانونية بهذا الشأن وستستكمل الدراسة القانونية بهذا الشأن الأسبوع المقبل.

تقدم به كل من خورشيد و دميثير والدقباسي وفيصل الكندري والفضل

مقترح نيابي لمضاعفة الزيادة السنوية في المعاشات التقاعدية

مجلس الأمة

أعلن النواب صلاح خورشيد وخلف دميثير وعلي الدقباسي وفيصل الكندري وأحمد الفضل عن تقدمهم باقتراح بقانون لتعديل الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (25) لسنة 2001 في شأن تعديل أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم (20) لسنة 2001 المشار إليه النص الآتي:

تزاد المعاشات التقاعدية كل ثلاث سنوات اعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون وذلك بواقع (60) ديناراً شهرياً. ويعاد النظر كل خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون في مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة، وذلك وفقاً للقواعد والأحكام التي يقرها مجلس الوزراء.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

في ظل ما نشهده من ارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم مما يشكل أعباء مالية وتكاليف إضافية على المتقاعدين، حيث إن كثيراً منهم معتمد كلياً على المعاش التقاعدي، خاصة الذين تقاعدوا منذ فترة طويلة، فهم الأكثر تأثيراً بقضية غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار.

وإن الزيادة السنوية للمتقاعدين والتي تطبق كل ثلاث سنوات تعد بسيطة جداً، ولا تواكب تكاليف المعيشة والتضخم السنوي في السلع والمنتجات والخدمات بصفة عامة.

ولذا فقد جاء الاقتراح بقانون لمعالجة هذه المشكلة حيث نص على زيادة المعاشات التقاعدية بواقع (60) د.ك شهرياً بدلاً من (30) د.ك مع إعادة النظر في زيادتها كل خمس سنوات وفقاً للزيادة في المعدل العام للأسعار.

الطبطبائي لاستعجال مناقشة تعديلات «قوانين الحريات» في دور الانعقاد المقبل

عمر الطبطبائي

دعا النائب عمر الطبطبائي زملاءه النواب إلى العمل معه على استعجال مناقشة التعديلات المقدمة على قوانين "الجرائم الإلكترونية" و"المرئي والمسموع" و"المطبوعات والنشر" أو ما أسماها بقوانين الحريات، لتكون على رأس جدول أعمال مجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل.

وقال الطبطبائي في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة "مضت سنتان تقريبا على تقديم هذه التعديلات مع مجموعة من النواب، ودائما كنت أردد أن قوة الكويت الناعمة هي الرأي العام الحر الذي تربينا عليه"، مشيرا إلى أن القيود والعقوبات الموجودة في هذه القوانين أصبحت تمنع المواطنين حتى من دعم مواقف الكويت الخارجية وفي مجلس الأمة أو الدفاع عن بلدهم.

وأضاف "الرأي العام الكويتي مختطف من مجموعات والرأي الحقيقي ساكت ولا يستطيع الكلام وأبناؤكم يريدون الدفاع عن الكويت ولكنهم لا يستطيعون ذلك بسبب احترامهم للقوانين وخوفاً من قوانين ظالمة تكبل الحريات تم اقرارها في مجالس سابقة".

وأكد أنه أمر مؤسف أن الكويت التي كانت منارة الثقافة ومنارة الحرية تصل إلى هذا المستوى، "وبالتالي يجب فك القيد عن الرأي العام الكويتي لأنه القلب النابض للسياسة الداخلية والدرع الصلب للسياسة الخارجية"، مشيرا إلى وجود قوانين تستطيع من خلالها الحكومة تعليب القضايا ضد من تشاء.

وطالب أعضاء مجلس الأمة بانتفاضة ضد القوانين المقيدة للحريات، لا سيما أنها تهدد الكثير من الشباب، فضلا عن الأحكام القضائية التي صدرت بحق بعضهم ووصلت إلى حد صدور أحكام بالحبس تجاوزت الـ 15 عاما.

وتساءل: "هذه القوانين باللجنة التشريعية منذ سنتين متعطلة، فهل ذلك بسبب أن اللائحة الداخلية تعطل مشاريعنا واقتراحاتنا أم أن الأمر الذي لا تريده الحكومة يدفن داخل اللجان؟ مؤكدا ضرورة مناقشة هذه القوانين والتصويت عليها في قاعة عبدالله السالم كي يعرف الشعب من هو مع حرياته ومن يريد أن يكبلها.

العتيبي يطالب وزيرة الأشغال بسرعة إنشاء طرق بديلة للحد من الحوادث على طريق الدائري السابع

خالد العتيبي

طالب النائب خالد العتيبي كلا من وزيرة الأشغال ومدير الهيئة العامة للطرق بسرعة التحرك وتنفيذ المقترحات النيابية بإنشاء طرق بديلة للدائري السابع بسبب كثرة الحوادث اليومية التي تحصد الأرواح بشكل مستمر.

وقال في تصريح صحافي إن هذه المشكلة جاءت بسبب كثرة التحويلات المرورية واستمرار اعمال الصيانة منذ فترة طويلة بالإضافة إلى غياب الرقابة المرورية على الشاحنات وعدم منعها من المرور إلا في الأوقات المحددة لها.

وحذر العتيبي من استمرار الوضع حتى بداية العام الدراسي مشيرا إلى انه لو استمرت الإصلاحات وغياب التنسيق بين (الأشغال) و(المرور) فستكون هناك مشاكل كبرى عندما يستخدم طلاب جامعة الشدادية من سكان الأحمدي ومبارك الكبير هذا الطريق للذهاب يوميا إلى الجامعة الجديدة.

وأكد العتيبي ان هناك سوء تخطيط حكومي وعدم تنفيذ المقترحات النيابية حيث طالب النواب بإنشاء طرق بديلة للدائري السابع وإعادة فكرة الدائري الثامن من جديد واستحداث طرق أخرى تربط المدن الجديدة بالطرق الرئيسة خاصة مدينة صباح الأحمد.

بعد الانتقال إلى المقر الجديد

العتيبي: تحويل مبنى المجلس البلدي إلى متحف تاريخي

أكد رئيس المجلس البلدي أسامة العتيبي أمس نقل تبعية مبنى المجلس الحالي الى المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب لتحويله الى متحف تاريخي بعد الانتقال الى مبنى المجلس الجديد.

وشدد العتيبي في مؤتمر صحافي خاص بإنجازات المجلس خلال دور الانعقاد الأول على اهمية الحفاظ على هذا المبنى الاثري لما له من مكانة كبيرة ليتم الحفاظ على احد اقدم المباني في الكويت.

وقال إنه خلال دور الانعقاد الأول توجه المجلس لعمل نقلة نوعية في العمل البلدي المتمثل في إجراءات الأعضاء المتوافقة مع القانون واللائحة وان يكون التحرك في هذا المجال.

وأشار الى ان القانون الجديد رقم (2016/33) الخاص ببلدية الكويت وضع عدة ضوابط "على الرغم من تحفظ المجلس على بعض بنوده الا انه قانون نافذ نمتثل له ونسعى الى تقديم بعض التعديلات عليه وفق القانون".

وأوضح أن القانون وضع قيودا على المجلس البلدي بأن يتخذ قراراته خلال 100 يوم عمل ولا بد أن يمتلك المجلس روابطه الخاصة مشيرا إلى أنه تم التوجه قبل ستة بأن يشكل فريق عمل من موظفي أمانة المجلس البلدي للتدقيق على جميع الموضوعات المحالة الى الجهاز التنفيذي بالبلدية.

ولفت الى أن المجلس وافق على العديد من الاقتراحات خلال دور الانعقاد الماضي منها إقامة الفعاليات والمعارض في ساحة (الصفاة) بمدينة الكويت وإضافة الأنشطة التجارية كما تم تخصيص موقع دائم للموقع الرئيسي للهيئة العامة للغذاء والتغذية بمساحة 30 ألف متر في محافظة (مبارك الكبير).

وأضاف أن المجلس وافق على استحداث مبنى لمواقف السيارات في جامعة الكويت بمنطقة الخالدية وإقرار مشروع مركز الفروانية الثقافي والترفيهي في منطقة جليب الشيوخ كما تم تخصيص موقع لبيع الخيام في منطقة الجهراء.

العتيبي والرفاعي أثناء المؤتمر الصحافي

«المحاسبة»: «بصمة رقابي» يهدف إلى استقطاب الخريجين الجدد الحاصلين على تقدير جيد

أكدت منسق رئيسي تدريب تخطيط الاحتياجات التدريبية بإدارة التدريب والعلاقات الدولية ابرار بوعباس أن ديوان المحاسبة تبنى مشروع "بصمة رقابي" بهدف استقطاب الخريجين الجدد الحاصلين على تقدير جيد لتاهيلهم من خلال برنامج تدريبي مكثف يشمل عدة برامج "تخصصية تكسبهم المهارات اللازمة لتؤهلهم للعمل بإدارات التدقيق الداخلي لدى جهات الدولة لتعزيز قدرات هذه الوحدات.

وقالت بوعباس أن من شروط التسجيل في البرنامج التدريبي أن يكون المتقدم حاصل على شهادة جامعية (البكالوريوس) تخصص محاسبة او تمويل من إحدى الجامعات المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي في دولة الكويت بشرط عدم تجاوز الشهادة مدة عامين، وأن يكون المتقدم للبرنامج كويتي الجنسية ولا يتجاوز عمره 26 عام عند التقديم. كما اضافت انه من ضمن شروط الالتحاق عدم تسجيل المتقدم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ولا يعمل باي جهة عمل اخرى مع ضرورة اجتيازه TOEFL iBT بمعدل لا يقل عن 450 او اكثر او اختبار IELTS بمعدل لا يقل عن 4.5 ولم يمض على الاختبار سنتين، مشيرة إلى أن المتدربين سيحصلون على مكافأة مالية شهرية بقيمة 800 د.ك. جدير بالذكر أن ديوان المحاسبة الكويتي يعتزم عقد مشروعه التدريبي "بصمة رقابي" في بداية شهر اكتوبر، وذلك تفعيلا لاستراتيجية الديوان 2016-2020 بالاستمرار في نشر قيمة الجهاز ومنفعته بين افراد المجتمع وتعزيز المصداقية للعمل الرقابي وايصال رسائل الديوان الرقابية للجهات المستفيدة والمجتمع.